



MIRANDA EL HAWA

Officer in Charge, ESCWA Center for Women

مبادرات الإسكوا في المنطقة

يسرني أن أكون بينكم اليوم لأتكلّم عن أهمّ الاجازات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وهي المنظمة الإقليمية التي تمثل 14 دولة عربية وهي الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، السعودية، اليمن وقد انضمت إلينا أخيراً السودان حيث اعتمدت عضويتها خلال الدورة الخامسة والعشرين للإسكوا والتي عقدت في اليمن في أيار 2008. ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى القيمين على معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية وإلى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على بادرة هذا الاجتماع القيمة وعلى حسن التنظيم وحسن الاستضافة.

- تتمثل المجالات التي تعمل بها الإسكوا مع الدول الأعضاء على مناهضة العنف ضد المرأة بالنالي
- * حفيز الدول العربية الأعضاء ومساعدتها على تطبيق الاتفاقيات وبرامج العمل الدولية وقرارات الجمعية العامة.
 - * العمل مع الدول العربية الأعضاء على إنتاج وتوزيع الإحصاءات والمؤشرات التي تساعد على توضيح وضع المرأة العربية في جميع المجالات.
 - * تنفيذ دراسات معمقة حول مواضيع هامة بالنسبة للمرأة العربية تساعد على إبراز مناطق الضعف ورسم التوصيات والحلول المستقبلية التي تساعد على تنمية المرأة ورفع الظلم عنها في جميع المجالات وتمكينها وتنميتها.
 - * تأمين المساعدة الفنية للدول العربية الأعضاء حسب الطلب حول قضايا عديدة ومنها قضايا مكافحة العنف ضد المرأة.
 - * تنظيم ورشات تدريبية متخصصة للثقيف وتنمية القدرات.
 - * تخضير برامج ثقافية للإعلام حول مناهضة العنف ضد المرأة.
 - * مساعدة الدول الأعضاء على التشبيك مع بقية اللاعبين الأساسيين مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص سويًا وبتناغم في قضايا مناهضة العنف ضد المرأة.

بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات وبرامج العمل الدولية، فإن الإسكوا بصفتها المكتب الإقليمي ل 14 دولة عربية قد قامت وتقوم بمتابعة حث الدول العربية على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع التحفظات عنها ومحاربة جميع أشكال العنف ضد المرأة كما ورد في البند ال 19 من الاتفاقية بالإضافة إلى تبني البروتوكول الاختياري. فالإسكوا تقدم للدول الأعضاء المساعدة الفنية لتوضيح بنود الاتفاقية وأهمية المصادقة عليها والعمل على تطبيقها، وإدماجها في السياسات والبرامج وخطط العمل على الصعيد الوطني. كما تساعد الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز في هذا المجال من خلال التدريب وتقديم المساعدة الفنية للدول حول تخضير التقارير الوطنية الدورية إلى لجنة السيداو. وقد ركزت الإسكوا على الانتباه إلى مناهضة العنف ضد المرأة على المستوى الخاص أي داخل الأسرة، والمستوى العام في المجتمع وخلال الحروب والنزاعات المسلحة.

كما تساهم الاسكوا منذ اعتماد منهاج عمل بيجين من خلال برامجها ومشاريعها المتنوعة في مساعدة الدول العربية على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لمجالات الاهتمام الحاسمة لبرنامج عمل بيجين ومنها مناهضة العنف ضد المرأة.

فالاسكوا تتواصل مع الدول العربية واللجان الوطنية للمرأة بشكل دائم من أجل مساعدة الدول على رسم السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل على المستوى الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة. كما تحث الدول العربية دائماً على سن ومراجعة القوانين المحففة بحق المرأة والتي تساعد على التفرقة بين الرجال والنساء. كما أنها تساعد الدول العربية على تقديم التقارير الدورية لمراجعة ما قد تم إجازته منذ انعقاد مؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات و ١٠ سنوات ونحن الآن في صدد التحضير مع الدول الأعضاء لمراجعة أهم الاجازات والعقبات والتحديات لمؤتمر بيجين +١٥ والذي سيتضمن تقريراً حول التقدم المحرز في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والتي تقوم الاسكوا وشعبة النهوض بالمرأة في نيويورك على دراسة السبل لحلها لتسهيل عملية التطبيق الكامل لبرنامج عمل بيجين .

كما رأَت الاسكوا انه من الصعب جداً تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل ٢٠١٥ ومناهضة العنف ضد المرأة من دون أن تساعد الدول الأعضاء على تخفيض حدة الفقر والأمية. وتحسين الوضع العائلي للمرأة لان كل هذه المجالات تنعكس سلباً على المرأة وتكون من الأسباب والأساسية لاستغلال ضعفها وعدم حيلتها لزيادة العنف ضدها في جميع أشكالها فالمجتمعات الفقيرة والأمية تمثل أعلى المستويات التي تجد فيها عنفاً متزايداً ضد المرأة .

كما أن الاسكوا تعمل حالياً مع الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والذي يشجع على تمكين المرأة في القيادة ومشاركتها في حل النزاعات وصنع السلام. فالحروب والنزاعات المسلحة تنعكس سلباً على المرأة في العائلة وفي المجتمع ومن أهمها زيادة العنف في ممارسات عديدة نشهدها في الحروب والنزاعات المسلحة .

أما بالنسبة للإحصاءات والمؤشرات فان الاسكوا تعي تماماً مشكلة شح الإحصاءات والمؤشرات الكمية والنوعية حول موضوع العنف ضد المرأة وهي تعمل بانتظام مع الدول العربية على جمع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس لسد النقص الموجود في هذه البيانات. كما تساعد الاسكوا عدداً من البلدان العربية في بناء قدراتها في جمع الإحصاءات وتبويبها وتحليلها واستخدامها. كما تساعد المؤسسات في إنتاج مؤشرات نوعية تبين وضع المرأة في المنطقة والتي تعجز عن إظهارها المؤشرات الكمية.

هذا وستشارك الاسكوا مع باقي اللجان الإقليمية بتنفيذ مشروع لمدة سنتين حول مناهضة العنف ضد المرأة. ويتمثل هذا المشروع في جميع المؤشرات الكمية والنوعية لبناء مرصد معلومات عن حقيقة ومدى أشكال العنف ضد المرأة. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة الدول على رصد وتقييم سياساتها وبرامجها على المستوى الوطني والإقليمي كما أنها تساهم في دعم ورصد المعلومات الهامة حول العنف ومصادره وأشكاله واليات مناهضته على المستوى الإقليمي والدولي .

ومن أجل تحسين ومشاركة المعلومات حول قضايا العنف ضد المرأة قامت الاسكوا بوضع تحت تصرف اللجان الوطنية للمرأة في الدول العربية شبكة الكترونية للتواصل وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة على مواضيع متعددة بالنسبة للمرأة وقد كان لموضوع العنف ضد المرأة حيزاً هاماً من هذه المواضيع .

دراسات

قدمت الاسكوا دراسة موسعة حول تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع وسبل مواجهة العنف فيها. وقد تضمنت دراسة حالة لكل من العراق وفلسطين ولبنان والجزائر. أشارت الدراسة إلى آثار الحروب والنزاعات المسلحة على المرأة. فهناك آثار جسيمة على المرأة مثل التحرش الجنسي والعنف الجسدي كما هناك الخطف والمتاجرة والاستغلال والاعتصاب والأسر والتعذيب وكل هذه الأمور تشكل شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة. إن الصحة الإيجابية للمرأة تتأثر خلال الحروب والنزاعات المسلحة لان المرأة لا تستطيع أن تصل إلى المؤسسات الصحية ولا تجد العناية الكافية إن وصلت .

وعدا عن الآثار الجسدية. هناك آثار نفسية و آثار اجتماعية واقتصادية تلحق بالمرأة نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة وكلها تصب ضمن خانة العنف ضد المرأة .

وتقوم الاسكوا حالياً بتحضير دراسة تحليلية حول مشاركة المرأة في حل النزاعات وصنع السلام والقيادة. وسيقاس ضمن هذه الدراسة مدى تطبيق الدول العربية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والذي يتضمن موضوعه مسألة العنف ضد المرأة وانعكاساتها على مشاركتها في أخذ القرار والقيادة وممارسة حقوقها من دون خوف أو وجل .

مهمات استشارية ومساعدات فنية

قامت وتقوم الاسكوا بمهمات استشارية للدول الأعضاء حول قضايا عديدة منها مكافحة العنف ضد المرأة. وتأتي هذه الاستشارات بناء على طلبات الدول الأعضاء . وقد تم خلال العام ٢٠٠٨ الاستجابة ل ٣٢ طلب معونة فنية للدول الأعضاء حول مواضيع متعددة حول إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج ومن ضمن ذلك قضية إدماج النوع الاجتماعي في قضايا العنف ضد المرأة



ومساعدة الدول الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات والتشريعات اللازمة في هذا الصدد .

ورشات تدريبية

دورة تدريبية للبرلمانيين والبرلمانيات العرب حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. وقد تضمن هذا التدريب قسماً كبيراً حول كيفية سن واعتماد التشريعات الخاصة بمجال العنف ضد المرأة .
من ضمن المهمات الاستشارية وبناء لرغبة بعض الدول العربية. قدمت الأسكوا التدريب حول العنف وكيفية التعاطي مع المعنفات لضباط الشرطة والاختصاصين النفسيين والاختصاصيين الاجتماعيين كما قامت ببناء منظومة معلومات حول الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومات والتي تخرص فيها الحكومات على الوقوف ضد العنف عبر إشتراع القوانين وتعديل بعضها.
كما قامت الاسكوا بالتدريب لبعض فئات المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية حول توعية النساء وتمكينهن لمعرفة حقوقهن وتنمية قدراتهن في المعرفة والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي تبوء المراكز القيادية في الإدارة والمجالس المحلية. وكان لهذا انعكاساً ايجابياً لتمكينها ومعرفة حقوقها ورفض أي من مظاهر العنف ضدها .

تقدم الأسكوا تدريباً نظرياً وعملياً حول أهمية إدماج النوع الاجتماعي في البرامج الحكومية وبرامج المنظمات الغير حكومية وأهمية اعتماد الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي وذلك لمعرفة الفجوات القائمة بين النساء والرجال من اجل تمكين النساء ومحو أمية المرأة معرفياً وقانونياً ذلك لأن المعرفة بحد ذاتها سلاح يؤهلها للمشاركة في رد العنف الرمزي القائم على الثقافة التقليدية والموروثة أما بالنسبة للإعلام، فقد قامت الاسكوا بتحضير مواد لبرامج تلفزيونية تثقيفية تشجب فيها العنف ضد المرأة وتبين مصادره. وقد عرض هذا البرنامج على فترات متتالية على شبكة إرسال تلفزيونية معروفة في لبنان وقد لاقى نتائج جيدة.
كما قامت الاسكوا بتدريب الإعلاميين على كيفية رسم السياسات الإعلامية للتعاطي مع ظاهرة العنف بشتى أنواعها وكيفية مواجهتها في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وقامت بتوعية الإعلاميين على ضرورة اعتبار الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدول بمثابة موقف رافض للعنف لا يعوزه سوى تطبيق القوانين ضد القائمين بهذا العنف .

وأخيراً ستواصل الاسكوا عملها على مساعدة الدول الأعضاء على التشبيك والتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على العمل سوياً ضمن استراتيجيات وبرامج تطبيقية لمناهضة العنف ضد المرأة. كما أنها ستستمر في العمل مع منظمات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال .